

## تحولات الفكر السياسي الفلسطيني بين مفهومي التحرير والتسوية وسام إسماعيل محمود الفقعاوي

### الملخص:

تعرض الفكر السياسي الفلسطيني الذي عبرت عنه ميثاق ووثائق منظمة التحرير الفلسطينية لتحولات كبيرة، أبرزها التحول من فكرة التحرير الكامل للأرض الفلسطينية من خلال وسيلة وحيدة الكفاح المسلح، إلى القبول بالحلول المرحلية وصولاً للتسوية السياسية ووسيلتها المفاوضات كخيار وحيد. وكان ذلك نتاج مجموعة من المتغيرات الداخلية التي حددت مسار تطور هذا الفكر وبالتالي تحولاته، ليس تقليلاً من أهمية المتغيرات والتحولات الكبيرة التي شهدتها النظامين العربي والدولي وتأثيراتها على الفكر السياسي الفلسطيني، لكن انطلاقاً من أن استجابة الفكر السياسي الفلسطيني للمتغيرات الخارجية وبهذه السرعة، لم تحدث لولا الاستعداد والتهيؤ الداخلي من حيث المبدأ.

## **Abstract:**

The Palestinian political thinking expressed by the PLO's covenant and documents has been exposed to large transformations. The most prominent transformation was the change from the liberation of the whole land of Palestine by only the arm struggle to accept the interim solutions to reach to the political settlement through negotiation only. This change resulted because of a collection of internal variables which determined the course of this thinking and thus its transformations. In addition, it's important to point to the large changes and transformations which have been witnessed by the Arab and international orders and their effects on the Palestinian political thinking. However, the quick response of the Palestinian political thinking to the external changes has not been taken place without internal pre-readiness and orientation of the PLO.

## المقدمة:

بقي الفكر السياسي الفلسطيني متمسكاً بمفهوم التحرير الكامل لأرض فلسطين منذ أن تم احتلالها عام ١٩٤٨م، وعليه فقد رفضت كل التنظيمات والأحزاب آنذاك أية طروحات أو تسويات أو مبادرات سياسية لحل القضية الفلسطينية بما في ذلك قرار الأمم المتحدة رقم ١٨١ لعام ١٩٤٧م، الذي ينص على إقامة دولتين على أرض فلسطين إحداهما عربية وأخرى يهودية، وأشتهر بقرار التقسيم. واعتبرت الموافقة عليه تنازلاً خطيراً عن الحقوق التاريخية للشعب الفلسطيني، ولم تقبل بأقل من طرد إسرائيل وتحرير فلسطين كاملة، وإقامة الدولة الفلسطينية على كامل التراب الوطني الفلسطيني.

كان لهزيمة حزيران ١٩٦٧م، واحتلال باقي الأراضي الفلسطينية، إضافة إلى بعض أراضي الدول العربية المجاورة لها، آثار ونتائج عسكرية وفكرية وتنظيمية كبيرة على المستوى العربي إجمالاً، حيث بدأت الشكوك تملو في إمكانية حسم الصراع مع إسرائيل من خلال المواجهة المباشرة والحرب الكلاسيكية. في حين كانت الساحة الفلسطينية الأكثر تأثراً بها وبناتجها، حيث ظهرت إلى العلن العديد من التنظيمات والأحزاب الجديدة، التي طغى على خطابها البعد الوطني، وإبراز الكيانية الوطنية الفلسطينية، واعتماد الكفاح المسلح وحرب التحرير الشعبية لإنجاز ما أطلقت عليه مهمات التحرر الوطني، وهذا ما عبرت عنه وثائق وميثاق منظمة التحرير الفلسطينية منذ عام ١٩٦٨م.

مر الفكر السياسي الفلسطيني الذي عبّر عنه من خلال وثائق وميثاق منظمة التحرير الفلسطينية، بتحولات بارزة نتيجة لمتغيرات عديدة ألفت بظلالها على هذا الفكر، وكان لها الأثر الأبرز في التحول من مفهوم التحرير الكامل إلى مفهوم التسوية السياسية بمعناها العام، وصولاً إلى توقيع اتفاق "إعلان المبادئ" أو سلو عام ١٩٩٣م بشكل خاص.

فمن خلال هذا البحث نحاول أن نسلط الضوء على تحولات الفكر السياسي الفلسطيني من خلال مجموعة المتغيرات الداخلية التي حددت مسار تطور هذا الفكر وبالتالي تحولاته، ليس تقليلاً من أهمية المتغيرات والتحولات الكبيرة التي شهدتها النظامين الدولي والإقليمي العربي، لكن انطلاقاً من نقطة تأسيسية وهي: أن استجابة

الفكر السياسي الفلسطيني للمتغيرات الخارجية وبهذه السرعة، لم تكن لتحدث لولا الاستعداد والتهيئ الداخلي من حيث المبدأ.

### أهمية البحث:

تأتي أهمية البحث من كونه دراسة في التحولات الداخلية التي شهدتها الفكر السياسي الفلسطيني بين مفهومي التحرير والتسوية، في سياق التطورات التاريخية التي مر بها منذ ما بعد عام ١٩٦٧م، وكان لها تأثير مباشر في تلك التحولات، والتي من خلال عرضها وتحليلها نستطيع الوقوف على الدلالات والآثار الفكرية والعملية لتلك التحولات، ومقدار استجابتها لمقومات وشروط الصراع مع إسرائيل.

### مشكلة البحث:

تتمثل مشكلة البحث في أن الفكر السياسي الفلسطيني الذي عبرت عنه وثائق وميثاق منظمة التحرير الفلسطينية، تعرض لتحولات عميقة بين هدفه المعلن بالتحرير الكامل لأرض فلسطين من خلال الكفاح المسلح، وولوجه في التسوية السياسية من خلال المفاوضات السلمية، دون جسر الفجوة بين تلبية استحقاقات التحرير الكامل وشروط التسوية السياسية العادلة.

### أسئلة البحث:

تندرج أسئلة البحث التي تساعد على القراءة والتحليل في التالي:

١. إلى أي مدى تعمق مفهومي التحرير والتسوية في الفكر السياسي الفلسطيني؟
٢. ما هي طبيعة التحولات التي شهدتها الفكر السياسي الفلسطيني وأسبابها؟
٣. ما مدى تأثير تحولات الفكر السياسي فلسطينياً؟

### أهداف البحث:

سيعمل البحث على تحقيق الأهداف التالية:

١. رصد التحولات الاستراتيجية التي طرأت على الفكر السياسي الفلسطيني وتعبيراتها العملية.
٢. تحليل منطلقات وأسس تحولات الفكر السياسي الفلسطيني بين مفهومي التحرير الكامل والتسوية السياسية.
٣. معرفة أثر التحولات بين مفهومي التحرير والتسوية على الفكر السياسي الفلسطيني.

## مصطلحات البحث:

١. **الفكر السياسي الفلسطيني:** يُعتبر الفكر السياسي بمثابة الإطار النظري الشامل لدراسة وتصور ماضي وحاضر ومستقبل الظاهرة السياسية<sup>(١)</sup>. وتخصيصنا هنا الفكر السياسي الفلسطيني كمحور للبحث، يتركز على تناول هذا الفكر من خلال ما عبرت عنه وثائق منظمة التحرير الفلسطينية وسلوكها السياسي المستند لتلك الوثائق.

٢. **التحرير:** كلمة التحرير مشتقة من الحرية والتحرر وفي لغة العلم السياسي إطلاق الحريات وعسكرياً تشير إلى الإطلاق من الأسر وفي القانون الجزائي إلى الإفراج عن السجن. والتحرير عامة هو عملية رفع الاضطهاد والتحكم والقيود المفروضة من قبل آخرين على فرد أو جماعة أو شعب. استخدمت أصلاً لتعني انتزاع حرية الشعوب المحتلة من غزاة من الخارج والتخلص من نير الاحتلال والاستعمار،

في حروب التحرير الوطني<sup>(٢)</sup>.

٣. **التسوية:** المتعارف عليه في الأوساط العلمية والبحثية أن مفهوم "التسوية" يعني إنهاء حالة صراع بين طرفين أو أكثر عن طريق تسوية المصالح المتعارضة دون اللجوء إلى العنف والحرب وذلك بالوسائل السياسية والدبلوماسية، كالمفاوضات والمباحثات والوساطة والتوفيق والتحكيم والمحاكم الدولية، ومن خلال المنظمات الدولية<sup>(٣)</sup>.

لقد جاء اختيار مفهوم "التسوية" لا مفهوم "السلام"، لأن معنى السلام يطرح التغيير في الكثير من الثوابت التي كانت أبدية لدى الطرفين، بوصفها تحولاً وانتقالاً مباشراً من العداء إلى الصداقة، لكن في الحقيقة الفارق كبير بين المعنيين، خاصة وأن في حالة الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي، كان فارق القوة كبيراً لصالح إسرائيل، وعليه لم يُؤسس لسلام حقيقي بين الطرفين، لذا جاء اختيار مفهوم التسوية السياسية باعتبار أن كل المسار والحلول وتطبيقاتها العملية، بالإضافة إلى المتغيرات والمحددات المحيطة لا تتعدى حدود هذا المفهوم.

## منهج البحث:

اعتمد الباحث على المنهج التاريخي المقارن كونه يساعد في مراجعة وتقييم ومقارنة الأفكار والوقائع والأفعال في إطارها النظري والعملية، ويجعل من الفهم

الجيد للماضي من خلال المتغيرات المؤثرة به، قدرة على فهم تأثيراته في حاضر تطور الظاهرة السياسية قيد البحث، كما يركز على كيفية إنتاج علاقة جدلية بين مسألتَي التحرير والتسوية، من وجهة نظر الملاحظة التاريخية من نشوء المسألتين وتفاعلهما، بهدف التوصل إلى إجابات علمية وموضوعية لأسئلة البحث.

### أولاً/ جدل التحرير والتسوية في الفكر السياسي الفلسطيني:

ارتبط مفهوم التحرير في الفكر السياسي الفلسطيني، بهدف تحرير الأرض الفلسطينية كاملة من البحر إلى النهر، دون أية مهادنة أو تنازل أو مساومة في أيٍّ من الحقوق الفلسطينية التاريخية، وباعتبار الكفاح المسلح والعنف الثوري هو الوسيلة الوحيدة لتحقيق ذلك، وهذا ما عبرت عنه الوثائق الرسمية التي صاغتها منظمة التحرير الفلسطينية بعد أن دخلتها التنظيمات المسلحة عام ١٩٦٨م، وأعدت تشكيل مجلسها الوطني ولجنتها التنفيذية، وأصبح ميثاقها الوطني هو بمثابة دستورها ومنهاجها.

لقد أُعتبرت المنظمة بعد هزيمة عام ١٩٦٧م، ودخول التنظيمات بمثابة "أداة ووسيلة للتحرير"، بحسب ما جاء على لسان رئيس لجنتها التنفيذية آنذاك يحي حمودة، حيث "كان عام ١٩٦٨ بمثابة انتقال المنظمة من العمل السياسي إلى العمل العسكري، وهو العام الذي شهد أيضاً محاولة المنظمات الفدائية لجعل منظمة التحرير الفلسطينية منظمة ثورية شبه عسكرية، تعمل من أجل توحيد جميع فصائل المقاومة في تنظيم واحد لحرب تحرير شعبية طويلة الأمد"<sup>(٤)</sup>، متأثراً بالتجربة الفيتنامية في مواجهة الاستعمار الأمريكي، وإلحاق الهزيمة به، حيث كانت تلك التجربة بمثابة قبلة حركات التحرر في العالم الثالث وبالأخص حركة التحرر الفلسطينية منها.

ارتباطاً بما تقدم، عملت المنظمة على إبراز مفهوم التحرير ووسيلته بشكل واضح في ميثاقها الوطني الفلسطيني، وجاء فيه أن "الكفاح المسلح هو الطريق الوحيد لتحرير فلسطين، وهو بذلك استراتيجي وليس تكتيكاً"، وأن العمل الفدائي "يشكل نواة حرب التحرير الشعبية الفلسطينية، وهذا يقتضي تصعيده، وشموله، وحمائته، وتعبئة كافة الطاقات الجماهيرية، والعلمية الفلسطينية، وتنظيمها، وإشراكها في القوة المسلحة"<sup>(٥)</sup>.

وأكد على أن الشعب الفلسطيني يرفض كل الحلول البديلة عن تحرير فلسطين تحريراً كاملاً ويرفض كل المشاريع الرامية إلى تصفية القضية أو تدويلها<sup>(٦)</sup>، ولعل في هذه

النصوص الصريحة والواضحة ما يؤكد استبعاد المنظمة لفكرة ومفهوم التسوية السياسية من حيث المبدأ.

وعبر الفكر السياسي الفلسطيني هذا عن ذاته من خلال الممارسة العملية، وتصعيد الكفاح المسلح بأشكال متعددة سواء من داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة أو من خلال حدود الدول العربية المجاورة لفلسطين، وكان ذروة هذا العمل والمؤدي لاتساع قاعدته ورقعته وتأثيره هي معركة الكرامة التي خاضتها المقاومة الفلسطينية في آذار/مارس ١٩٦٨م، واستطاعت أن تحقق فيها انتصاراً عسكرياً واضحاً، حيث "شهدت إسرائيل في هذه المرحلة مقاومة شرسة من جانب منظمات المقاومة الفلسطينية حيث زاد عددها، كما زادت عملياتها، واتخذت أساليب مختلفة في ضرب مصالح العدو الإسرائيلي"<sup>(٧)</sup>.

لم يؤمن الفكر السياسي الفلسطيني آنذاك بالحل السياسي للقضية الفلسطينية، فما بالنسبة لمفهوم التسوية السياسية، الذي كان يوصف من يتداوله أو يدعو له إما بالتهافت السياسي أو الخيانة، وذلك انطلاقاً من أن هدف الحل السلمية كان هو إجهاد الثورة الفلسطينية في تحرير وطنها، كما أنها تعني تحطيم آمال الشعب الفلسطيني، ووضع حد لتطلعاته في استعادة وطنه وأرضه<sup>(٨)</sup>.

إلا أن الفكر السياسي الفلسطيني المعاصر شهد تحولاً عميقاً باتجاهه نحو تبني منهج التسوية السياسية، التي اتخذت منحىً تصاعدياً، نتيجة عدد من التطورات على هذا الفكر، ارتبطت بالعديد من المتغيرات التي تعرض لها وتأثر بها، وكانت ذروة هذا التحول هو الدخول في مفاوضات مباشرة مع إسرائيل أوائل تسعينيات القرن العشرين، توجت بتوقيع اتفاق "إعلان المبادئ" أوسلو، واعتراف منظمة التحرير "بحق إسرائيل في الوجود"، مقابل اعتراف إسرائيل بالمنظمة ممثلاً للشعب الفلسطيني فقط، وما تبع ذلك من إلغاء البنود التي تدعو للكفاح المسلح وتحرير فلسطين وبنود أخرى من الميثاق الوطني الفلسطيني عام ١٩٩٦م، دون ضمان أي حق من حقوق الشعب الفلسطيني بما في ذلك حقه في تقرير المصير، وهذا بدوره ما يدعو إلى تتبع تطور مفهوم التسوية السياسية في الفكر السياسي الفلسطيني، لكي نستطيع الوقوف بشكل جلي أمام تحولاته الاستراتيجية من مفهوم التحرير إلى مفهوم التسوية.

## ثانياً/ تطور مفهوم التسوية الفكر السياسي الفلسطيني:

الانتقال من مفهوم التحرير الكامل إلى مفهوم التسوية السياسية في الفكر السياسي الفلسطيني، لم يأتِ دفعة واحدة، بل ارتبط ارتباطاً وثيقاً بمراحل صعود وهبوط الحركة الوطنية الفلسطينية، بحيث أن مراحل صعود الحركة الوطنية الفلسطينية شهدت تأكيداً على فكرة التحرير والكفاح المسلح، والعنف الثوري، وحرب الشعب، في حين أنها في مراحل هبوطها وتراجعها كانت تبرز فكرة الحلول السياسية والسلمية، وهذا ما أكدته جملة من المتغيرات التي تعرض لها هذا الفكر.

### ١. برنامج النقاط العشر "البرنامج المرحلي" عام ١٩٧٤م:

بعد أقل من ثلاث سنوات من خروج قوات المقاومة الفلسطينية من الأردن، بعد ما عُرف بمجازر أيلول ١٩٧٠-١٩٧١م، انعقدت الدورة الثانية عشر للمجلس الوطني الفلسطيني عام ١٩٧٤م، التي أقرت برنامج النقاط العشر أو ما عرف لاحقاً بالبرنامج المرحلي، الذي دعا إلى ضرورة أن تركز قوى الثورة الفلسطينية إمكانياتها السياسية والعسكرية، باتجاه النضال من أجل إقامة سلطة الشعب المقاتلة على أي أرض فلسطينية يجري تحريرها؛ لتشكل قاعدة ومنطلق لتحرير باقي فلسطين.

لقد زرع هذا البرنامج أولى بذور الخلاف والانقسام داخل منظمة التحرير الفلسطينية، ففي الوقت الذي اصطلت حركة فتح، أكبر الفصائل الفلسطينية، والتي لها الحصة التمثيلية الأكبر في مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية أيضاً، إلى جانب الجبهة الديمقراطية في الموافقة على هذا البرنامج، اصطف عدد آخر من التنظيمات وفي مقدمتهم الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، في جبهة مضادة لهذا البرنامج، أطلقت على نفسها جبهة الرفض (جبهة القوى الراضية للحلول الاستسلامية)، واعتبروه خطوة تمهد للقبول بالتسويات السياسية، والاستعداد للجلوس في مفاوضات مباشرة مع إسرائيل<sup>(٩)</sup>.

أسس الموافقة على البرنامج المرحلي، إلى فكرة مَرحلة النضال الفلسطيني، أي تحرير الأرض الفلسطينية بالتدرج أو على مراحل، والذي قُصد من خلاله فتح باب للدبلوماسية على طريق تسوية الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي، وإن لم يُطرح بهذه الصراحة في حينه، لكن ما يؤكد ذلك أن الاتحاد السوفيتي الذي كانت قد توثقت علاقته بمنظمة التحرير الفلسطينية آنذاك، هو صاحب هذا الطرح، وهذا ما عبر عنه صلاح خلف<sup>(١٠)</sup> بقوله: "أنه لا يوجد ثورة في العالم إلا ولها برنامج مرحلي، وعليكم أن تمرحلوا نضالكم"<sup>(١١)</sup>.



~ وسام إسماعيل محمود الفتعاوي ~

ازداد تأكيد انقسام الفكر السياسي الفلسطيني عندما شقت منظمة التحرير الفلسطينية نهجاً جديداً في تعاملها مع الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي، تمثل في الانتقال من اعتبار الكفاح المسلح الوسيلة الوحيدة لتحرير فلسطين، إلى اعتبار أن المفاوضات أيضاً شكلاً من أشكال الكفاح، وهذا ما أقرته الدورة الثالثة عشر للمجلس الوطني الفلسطيني المنعقد في القاهرة عام ١٩٧٧م، بحيث أصبح الفكر السياسي الفلسطيني أمام واقع جديد، يزاوج بين الكفاح المسلح والتسوية السياسية كأسلوب وطريقة لحسم الصراع<sup>(١٢)</sup>.

إن هذه المزوجة بين الكفاح المسلح والتسوية السياسية في الفكر السياسي الفلسطيني لم تكن وليدة لحظتها السياسية، بل كانت نتيجة تطور تدريجي، وبالأخص في تلك الفترات التي أعقبت عام ١٩٧٠م، وأدت إلى احتدام الصراع بين منظمة التحرير الفلسطينية من جهة، وبعض الأنظمة العربية وإسرائيل من جهة أخرى، مما أوصل قيادة المنظمة على ما يبدو، إلى قناعة بأن إمكانية حسم الصراع مع إسرائيل من خلال الكفاح المسلح وحده لم يعد مجدياً أو واقعياً، في ضوء اختلال كفة موازين القوى لصالح إسرائيل، وخسارة وجودها ومواقعها الرئيسية في الأردن.

## ٢. الخروج من بيروت بعد حرب عام ١٩٨٢م:

واجهت منظمة التحرير الفلسطينية وقوات المقاومة الفلسطينية، منذ خروجها من بيروت عام ١٩٨٢م، اختباراً صعباً، فعلى الرغم من مقاومتها الباسلة للقوات الإسرائيلية، والتي استمرت لفترة تجاوزت الشهرين ونصف الشهر في مواجهة عدو يتفوق كماً ونوعاً على الوجود الفلسطيني المسلح في لبنان، إلا أن الغزو الإسرائيلي وما ترتب عليه من نتائج شاملة، مثلّ ضربة قوية لقيادة منظمة التحرير الفلسطينية، ووجودها في لبنان. خاصة بعد أن وقعت اتفاقياتها مع المبعوث الأمريكي فيليب حبيب، التي اعتبرت بداية السير تدريجياً في الطريق الأمريكي للتسوية، والتي ترتب عليها خروجها من لبنان وتشتت قواتها في عدد من الدول العربية<sup>(١٣)</sup>.

لقد كان أحد الأهداف الرئيسية لحرب ١٩٨٢م إلى جانب إخراج قوات المقاومة الفلسطينية من لبنان، وما تمثله من تهديد جدي للحدود الشمالية مع إسرائيل، هو الضغط على قيادة منظمة التحرير الفلسطينية، وحصار خياراتها السياسية إلى جانب الحصار العسكري الذي ضرب عليها، حيث نشطت مساعي الجهات المختلفة السوفيتية والأمريكية إضافة للعربية لفتح مسار التسوية بين منظمة التحرير من جهة،

~ وسام إسماعيل محمود الفتحاوي ~

وإسرائيل من جهة أخرى، بعد أن تكرر الدور السياسي للمنظمة، باعتبارها طرفاً أساسياً في أزمة "الشرق الأوسط"<sup>(١٤)</sup>.

كان أبرز مشاريع التسوية التي طرحت آنذاك هما مشروع الرئيس الأمريكي رونالد ريجان، ومشروع قمة فاس<sup>(١٥)</sup>. ومع أن منظمة التحرير الفلسطينية، أعلنت رفضها للمشروع الأمريكي، إلا أن رفضها كان منصباً على الفقرات التي تحوّل دون إقامة دولة فلسطينية في المستقبل، وليس للمشروع ذاته من حيث المبدأ.

أكدت حرب لبنان أن إسرائيل استغلت حالة الضعف الكبيرة في النظام السياسي العربي وانقسامه بعد توقيع معاهدة كامب ديفيد مع مصر، لتحصد نتائج سياسية جديدة لصالحها لقاء حربها العسكرية، بحيث أدى الخروج من بيروت إلى نتائج عدة كان أبرزها: الافتراق المكاني بين فصائل منظمة التحرير الفلسطينية، ما بين تونس وسوريا، الذي عبر في مضمونه عن التوجهات السياسية لتلك الفصائل، والتي بدأت تظهر للعلن بعد ذلك من خلال طروحات عبرت عنها قيادة منظمة التحرير الفلسطينية ممثلة بحركة فتح، تأخذ بمبدأ حل الصراع على أساس إنشاء دولتين، إحدهما إلى جانب الأخرى على أرض فلسطين التاريخية.

### ٣. الانتفاضة الفلسطينية الأولى عام ١٩٨٧م:

مثل اندلاع الانتفاضة الفلسطينية الأولى عام ١٩٨٧م، نقطة تحول مهمة على صعيد الصراع العربي - الإسرائيلي، من خلال اتخاذها طابع المقاومة الشعبية المدنية ضد القوات العسكرية الإسرائيلية، كما عززت انتباه الفصائل الفلسطينية إلى العمل داخل الأرض الفلسطينية المحتلة (الضفة الغربية وقطاع غزة تحديداً)، كثقل أساسي في مواجهة إسرائيل، بعد أن عاشت المقاومة الفلسطينية المسلحة، حالة انحسار في الخارج، في ضوء الضربات التي تلقتها في الأردن ولبنان، وابتعادها عن دائرة الصراع المباشر مع إسرائيل.

يضاف لما سبق، أن الانتفاضة في مواجهة الاحتلال الإسرائيلي رفعت شعار الحرية والاستقلال، كناظم رئيس لأهدافها، حيث أن الإطار السياسي الذي جرت ضمنه الانتفاضة، هو تطبيق قرار التقسيم الصادر عن الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة رقم ١٨١، الصادر عام ١٩٤٧م، والمطالبة ببناء على القرار المذكور بإقامة دولة فلسطينية على الأراضي الفلسطينية التي احتلت في العام ١٩٦٧م، بحيث شكل

~ وسام إسماعيل محمود الفتعاوي ~

ذلك الإطار شبه اجماع بين الفصائل بغض النظر عن الفروق في الأرضية السياسية التي تقف عليها الفصائل الفلسطينية المشاركة في الانتفاضة آنذاك<sup>(١٦)</sup>. في ضوء ذلك، تبلورت نظرة داخل الساحة الفلسطينية في التعامل مع الانتفاضة، عبرت عنها منظمة التحرير الفلسطينية، عملت على السعي لتحقيق الكسب السياسي السريع للانتفاضة، ارتباطاً بالوقائع الجديدة التي فرضتها على الأرض وتحديداً في الضفة الغربية وقطاع غزة، والتي رأت فيها مقدمة لانبثاق ربما يقود في النهاية إلى تحقيق هدفها في إقامة دولة فلسطينية تحت قيادتها<sup>(١٧)</sup>.

كان من تداعيات الانتفاضة، الدعوة إلى عقد مؤتمر دولي كامل الصلاحيات تحت إشراف الأمم المتحدة، ولاقت قبولاً فلسطينياً، استند إلى كون الشرعية الدولية تقر وتعطي الشعب الفلسطيني حقه في تقرير المصير، وإقامة دولة على الأرض الفلسطينية، ومن على قاعدة الاستفادة من هذه الشرعية الدولية، والرأي العام الدولي، ليحقق ولو جزءاً من المطالب الفلسطينية. ومن تداعياتها أيضاً على الفكر السياسي الفلسطيني، أنها أعطت أولوية قصوى لساحة الداخل الفلسطيني باعتباره أصبح الثقل الرئيسي في المواجهة مع إسرائيل، بعد أن كانت الساحة الرئيسية بعد هزيمة ١٩٦٧م، الوجود الفلسطيني في الخارج، وهذا بدوره إضافة لعوامل أخرى رسخ رؤية الاتجاه نحو التسوية السياسية والإمكانية الواقعية لها في ضوء ما فرضته الانتفاضة من وقائع ومستجدات.

#### ٤. فك ارتباط الأردن بالضفة الغربية عام ١٩٨٨م:

اعتبرت منظمة التحرير الفلسطينية أن من الإنجازات السياسية المهمة التي تحققت بعد أشهر معدودة من انطلاق الانتفاضة، هو إعلان الملك حسين في ٣١ تموز/يوليو ١٩٨٨م، عن فك الروابط القانونية والإدارية بين الضفتين الشرقية والغربية. واعتبرت أن القرار الأردني يمثل تحدياً لقدرتها على القيام بمهامها القيادية تجاه الشعب الفلسطيني، وتراوحت الآراء بين من اعتبرها إنجازاً من منجزات الانتفاضة، من خلال تقديمها فرصة لطرح القضية الفلسطينية بصفقتها المطلقة، كقضية صراع فلسطيني - إسرائيلي، ومن اعتبرها تحدٍ فرض على المنظمة.

إن التحدي الحقيقي الذي واجهه قيادة منظمة التحرير الفلسطينية في تلك الفترة، هو تحدٍ سياسي وليس مالي، حيث بات مطلوباً منها أن تؤكد قدرتها على إدارة الأراضي الفلسطينية المحتلة، خاصة وأن الخطوة التي أقدم عليها الأردن كانت دون

~ وسام إسماعيل محمود الفتعاوي ~

مشاورة قيادة المنظمة، في وقت سعت فيه الأردن إلى تصوير المسألة وكأنها تجاوب مع رغبة منظمة التحرير، الغرض منها تعزيز نضال الشعب الفلسطيني بقيادة المنظمة كممثل شرعي ووحيد لهذا الشعب<sup>(١٨)</sup>.

في ذات الوقت، كان قرار فك الارتباط بال الضفة الغربية هو نهاية لخيار الفيدرالية، أو الكونفدرالية، مع الأردن كجزء من ترتيبات التسوية، خاصة بعد اتفاق التحرك المشترك الفلسطيني - الأردني عام ١٩٨٥م، الذي كان أهم تعبير عن هذا التوجه. ومع فشل الاتفاق عام ١٩٨٧م، واندلاع الانتفاضة الفلسطينية الكبرى في نفس العام، اشتعلت الآمال الفلسطينية في تحقيق الاستقلال الوطني إلى جوار الأردن، على الأقل في الضفة الغربية وقطاع غزة<sup>(١٩)</sup>.

أمام هذا الواقع عكفت قيادة المنظمة في حينه، للتحضير لعقد دورة طارئة للمجلس الوطني الفلسطيني، الذي انعقد في الجزائر عام ١٩٨٨م، وصدرت عنه وثيقة الاستقلال، حيث اعتقدت تلك القيادة أنه بات على الشعب الفلسطيني أن يبلور كيانه الوطني، وأن يستكمل مقومات وجوده الوطني المستقل، وقد وفرت الانتفاضة وقرار الأردن بفك الارتباط مع الضفة الغربية الأساس والمدخل لهذه العملية، التي توجت بإعلان قيام الدولة الفلسطينية.

#### ٥. إعلان الاستقلال عام ١٩٨٨م:

في ١٥ نوفمبر ١٩٨٨م، صدر إعلان الاستقلال الفلسطيني بعد نقاشات طويلة داخل المجلس الوطني الفلسطيني، وتعديلات عديدة أدخلت على صيغته النهائية، الذي أعلن قيام دولة فلسطين وعاصمتها القدس فوق الأرض الفلسطينية باعتبارها دولة عربية. وتضمن الإعلان الاعتراف المباشر بالقرار الأممي ١٨١، الذي ثبت لأول مرة التوجه للقبول بحل الدولتين الفلسطينية والإسرائيلية جنباً إلى جنب.

وجاء فيه "ومع الظلم التاريخي الذي لحق بالشعب العربي الفلسطيني بتشريده وحرمانه من حق تقرير المصير، أثر قرار الجمعية العامة رقم ١٨١ عام ١٩٤٧م، الذي قسم فلسطين إلى دولتين عربية ويهودية، فإن هذا القرار ما زال يوفر شروطاً للشرعية الدولية، تضمن حق الشعب الفلسطيني في السيادة والاستقلال الوطني"<sup>(٢٠)</sup>.

على الرغم من هذا الإقرار السياسي المباشر، والذي يحدث رسمياً للمرة الأولى، أعتبر إعلان وثيقة الاستقلال من أبرز المكاسب السياسية، التي تحققت بفعل

~ وسام إسماعيل محمود الفتعاوي ~

الانتفاضة، كما صدر إلى جانب إعلان وثيقة الاستقلال، البيان السياسي الذي حدد الخطوات السياسية للمنظمة في المرحلة المقبلة، إضافة لاعترافها الرسمي بقراري مجلس الأمن الدولي ٢٤٢ و ٣٣٨، التي أكدت طوال المرحلة الزمنية السابقة على صدور إعلان الاستقلال وبيانه السياسي رفضها لهما، حيث أكد البيان على "ضرورة انعقاد المؤتمر الدولي تحت إشراف الأمم المتحدة، وبمشاركة الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي وجميع أطراف النزاع في المنطقة، وانعقاده على قاعدة قراري مجلس الأمن ٢٤٢ و ٣٣٨، وضمان الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني"<sup>(٢١)</sup>.

لقد أكدت قرارات المجلس الوطني للعام ١٩٨٨م بدون أي لبس، تشريعها للتسوية السياسية للصراع، كما عبرت عن "الواقعية السياسية" كاتجاه سائد عند قيادة منظمة التحرير بدأ بشق مساره منذ منتصف سبعينيات القرن العشرين، وجدت في الانتفاضة وما فرضته من وقائع ميدانية وسياسية، مناسبة مهمة للاستثمار السياسي، من على قاعدة اعتقادها بقدرة إنجاز الأهداف المرحلية التي وضعتها في تقرير المصير وعودة اللاجئين وإقامة الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس على حدود الرابع من حزيران/يونيو ١٩٦٧م.

إن التشريع للتسوية السياسية الذي تضمنه إعلان الاستقلال، تأسس على الاعتراف الضمني بإسرائيل، وبرؤية حل الدولتين كركيزة لهذا الاعتراف، حيث نُظر لـ "حل الدولتين" كصيغة حل للصراع الإسرائيلي - الفلسطيني، وبأنه يشكل البنية الأساسية لأي تسوية سياسية ممكنة.

ويقدم في ذات الوقت الاحتمال الواقعي المتوفر لتحقيق السلام بين الإسرائيليين والفلسطينيين<sup>(٢٢)</sup>.

وهذا بدوره ما حدا بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية إلى القبول السريع والمتسرع لدعوة الولايات المتحدة الأمريكية عندما دعت لعقد مؤتمر مدريد للسلام في تشرين أول/أكتوبر عام ١٩٩١م، وأسس بعد ذلك للمفاوضات الثنائية بالرعاية الأمريكية التي توجت باتفاق "إعلان المبادئ" أوسلو، حتى دون أن تضمن تطبيق إسرائيل للقرارات الدولية التي استند إليها إعلان الاستقلال بما في ذلك قراري مجلس الأمن ٢٤٢-٣٣٨، وعليه بقيت مسألة الدولة الفلسطينية التي ارتكز عليها الفكر

السياسي الفلسطيني في تشريعه للتسوية السياسية رهن بالإرادة الإسرائيلية، ومدى التزامها بتنفيذ الاتفاقات الثنائية<sup>(٢٣)</sup>.

### ثالثاً/ تحولات الفكر السياسي وأثارها فلسطينياً:

ارتباطاً بتناول تطورات الفكر السياسي الفلسطيني في ضوء المتغيرات الداخلية التي تعرض لها، كان لا بد من تناول أثر تلك التحولات على الداخل الفلسطيني أيضاً فكرياً وممارسة، لأن أكثر المتأثرين بتحولات هذا الفكر الفلسطينيين أنفسهم، سواء على صعيد رؤيتهم ونظرتهم إلى طبيعة الصراع مع الاحتلال الإسرائيلي أو إلى أرض وطنهم وحقوقهم فيها أو إلى أنفسهم ووسائل نضالهم المتبعة لتحقيق أهدافهم الوطنية أو إلى أداتهم التحريرية التي غدت ذاتها طرف رئيسي في عملية التسوية السياسية. ويعود ما سبق، إلى طبيعة التعبئة الثورية التي درجت عليها منظمة التحرير وفصائلها، وشكلت وعي الفلسطينيين على مدى سنوات طويلة من عمر الصراع.

ولعل مشكلة الفلسطينيين، إزاء ذلك "تكمن في تحوّل حركتهم الوطنية من حركة تحرر إلى سلطة قبل إنجار هدف الاستقلال، بحيث باتوا إزاء وضع قوامه سلطة تحت الاحتلال، مع تهميش وأقول كيانهم السياسي الجامع المتمثل في منظمة التحرير، ومع اختزال مشروعهم الوطني بمجرد كيان سياسي لجزء من الشعب الفلسطيني على جزء من الأرض من دون مراعاة الآثار الخطيرة التي تنجم عن ذلك، وضمنها تآكل إدراكات الفلسطينيين لذاتهم، ولكونهم شعباً، وتراجع الاهتمام العربي والدولي، وحتى الإسرائيلي، بحقوقهم المشروعة"<sup>(٢٤)</sup>. أي أننا أمام ثنائيات وتناقضات عديدة وخطيرة في آن، في أثارها وما ترتب عليها من نتائج على إدراك ووعي الفلسطينيين، وممارستهم الكفاحية والسياسية، يمكن إبراز أهمها بالتالي:

١. انتقال الفكر السياسي الفلسطيني من مفهوم التحرير الكامل إلى مفهوم التسوية السياسية، الذي كان يعتبر خيانة أو تهافت سياسي في مراحل مختلفة، وصولاً للاعتراف بحق إسرائيل بالوجود، وقبل أن تُعرف لها حدود واضحة ومحددة، وقبل أن تضمن منظمة التحرير الاعتراف بحق تقرير المصير للفلسطينيين أو ضمان تحقيق رؤية حل الدولتين، الذي استندت إليه في ولوجها لعملية التسوية، حتى أنها عجزت عن أن تكون سلطة فعلية من حيث مفاهيم السيادة والوظيفة والدور، بسبب طبيعة الاتفاقات المبرمة مع إسرائيل. الأمر الهام هنا هو ذلك

~ وسام إسماعيل محمود الفتعاوي ~

التناقض بين إدراك ووعي الفلسطينيين بحقهم في أرض وطنهم كاملة من البحر إلى النهر، وبين الممارسة السياسية التي اخترلت فلسطين على أجزاء محدودة من الأرض - حتى أنها لا تتمتع بأي تواصل أو ترابط فيما بينها - أي استبدال الوطن، كفكرة وحلم وهدف عاش في عقل ووجدان الفلسطينيين منذ النكبة، بالدولة التي لم تكتمل لها معالم بعد.

٢. التغيير في النظر إلى مضمون الصراع مع إسرائيل وطبيعته، القائمة من قبلها والحركة الصهيونية من ورائها على إقصاء ونفي وتبديد وجود الشعب الفلسطيني، حيث كان هذا التهديد الوجودي سبب رئيسي في إيقاظ صورة "الأنا الفلسطينية" مقابل "الآخر الصهيوني". وشكّل هذا الفهم لمضمون الصراع، ركيزة أساسية من ركائز الفكر السياسي الفلسطيني، ومكون أساسي من مكونات هويته وكيانيته الخاصة، حيث تم تحديد طبيعة التناقض مع الوجود الصهيوني بالتناحري، الذي لا يتم حله أو تحقيق السلام إلا بالقضاء عليه<sup>(٢٥)</sup>. إلا أن صورة "الآخر" في إطار تحولات الفكر السياسي الفلسطيني غدت: "الشريك، والطرف، والجانب الآخر، ودولة إسرائيل".

٣. تراجع دور ومكانة ووظيفة منظمة التحرير الفلسطينية، من أداة للتحرير من خلال الكفاح المسلح، إلى طرف يبحث عن تسوية سياسية بأقل الخسائر الممكنة ومن خلال المفاوضات كخيار رئيسي، وبالتالي تراجع دورها التمثيلي والوظيفي الذي يمتد لكافة تجمعات الفلسطينيين في الوطن والشتات، مقابل هيمنة السلطة على الحقل السياسي الفلسطيني في داخل الضفة وغزة، مما يضاعف من خوف وقلق وتهميش اللاجئين الفلسطينيين في الشتات، والتي انطلقت من وسط مخيماتهم الثورة الفلسطينية بشعارات ووعود التحرير والعودة والاستقلال. وهذا ما أدخل الفلسطينيين في ثنائيات متعددة منها الداخل والخارج، والمفاوضات والمقاومة، والسلطة والمنظمة.

٤. سادت في الفكر والممارسة السياسية الفلسطينية مفاهيم تحض على وحدة وترابط الشعب الفلسطيني، مثل: وحدة القوى المقاتلة، ووحدة البندقية، والجبهة الوطنية، والمؤسسة الجامعة، والوحدة الوطنية، التي عبرت عن ذاتها في إطار مواجهة الخطر والوجود الصهيوني. هذا لا يعني أنه لم تعترض هذه المفاهيم الخلافات السياسية والتنظيمية وتهدها، بين الفترة والأخرى، لكن الفارق أنها لم تصل في

~ وسام إسماعيل محمود الفتعاوي ~

معظمها لحالة الصدام الدامي، بل كانت منضبطة لحالة الجدل الفكري والسياسي، إلا أن التحول نحو التسوية السياسية كرس انقساماً عمودياً وأفقياً في الوضع الفلسطيني لم يسبق له مثيل، بقي يتدحرج ويتسع مداه من الجدل إلى الاقتتال، الذي وصل حد الانقسام السياسي والجغرافي في مناطق السلطة الفلسطينية – الضفة والقطاع- في عام ٢٠٠٧م. وهذا الواقع الذي بات عليه الفلسطينيون اليوم، يؤكد أنهم لن يحققوا وهم منقسمون ما لم يستطيعوا تحقيقه وهم موحدون.

### نتائج البحث:

١. التحولات السريعة التي تعرض لها الفكر السياسي الفلسطيني، تؤثر إلى أنه امتاز بعدم الثبات على الأسس والأهداف التي انطلق من أجل تحقيقها، بل على العكس من ذلك، كانت أغلب تحولاته السياسية غير مستجيبة لمقتضيات تحديدها لطبيعة الصراع مع إسرائيل. مما يعني عدم امتلاك منظمة التحرير الفلسطينية رؤية استراتيجية واضحة لطبيعة الصراع، وهذا ما انعكس على شكل إدارتها له، وجعل مجمل تحولات الفكر السياسي بين مفهومي التحرير والتسوية لا تستند لما أقرته في وثائقها.
٢. الممارسة السياسية التي عبرت عنها منظمة التحرير الفلسطينية، لم تستطع جسر الفجوة بين متطلبات واستحقاقات إنجاز التحرير الكامل، وبين شروط تحقيق تسوية سياسية عادلة، مما ضاعف من أزمة الحركة الوطنية الفلسطينية والوضع الفلسطيني برمته، وأدخل الفكر السياسي الفلسطيني في حالة من الفوضى وعدم وضوح الأهداف وتراجع الأفكار التوحيدية.
٣. تراجع الأهداف والأفكار التوحيدية التي شكلت إدراك ووعي الفلسطينيين لذاتهم وقضيتهم طوال حقبة ممتدة من الصراع مع إسرائيل، نتاج الثنائيات والتناقضات الكبيرة التي عبر عنها الفكر السياسي الفلسطيني في سياق تطوره، تبرز أن الأهداف والأفكار التوحيدية تشكلت في خضم مرحلة صعود الكفاح الوطني وترسيخ مفاهيم العمل الثوري والمسلح، وشكلت ناظم لإدراك ووعي الفلسطينيين وبالتالي تماسكهم ووحدتهم. في حين أن مرحلة التسوية، عبرت عن نفسها كمرحلة اتسمت بالتراجع عنها، وأسست لما يمكن تسميته "بانفصام" إدراك ووعي الفلسطينيين وصولاً إلى فرقتهم وانقسامهم.



## التوصيات:

١. ضرورة إجراء مراجعة فكرية وسياسية شاملة لتجربة العمل الفلسطيني، وخاصة تجربتي العمل المسلح والثوري عموماً، وعملية ومسار التسوية السياسية خصوصاً، على مدى العقود الماضية، بهدف تقييم التجربة والأداء، والإمساك بمكامن الضعف والإخفاق، وترسيم الإنجازات والايجابيات، على قاعدة الوصول لاستراتيجية عمل موحدة، وهذا ما يتطلب بدوره تهيئة الأجواء الداخلية وأولها إنهاء الانقسام الفلسطيني الداخلي.
٢. الترابط المحكم والواضح بين الأهداف المرحلية والاستراتيجية، بما يجعلهما في حالة تناغم وانسجام نظرياً وعملياً، كي لا يبقى الفكر السياسي الفلسطيني مفتقراً للنسق والنواظم التي تحافظ على هذا الترابط، والتي أدت إلى خطاب وممارسة سياسية انتهكت أهدافها المرحلية والاستراتيجية.
٣. تعزيز وترسيخ التعبئة الوطنية بما يعيد الاعتبار للأهداف والأفكار التوحيدية، من خلال إعادة الاعتبار إلى منظمة التحرير الفلسطينية وبرنامجها الوطني والتحرري، في مواجهة الثقافة الحزبية والفئوية التي تغلغت في الداخل الفلسطيني.

## المراجع:

١. جمال علي: السياسية بين الأمم: النظرية السياسية وقضايا الفكر السياسي، بيروت، دار النهضة العربية، ٢٠٠٥، ص ١٥.
٢. عبد الوهاب الكيالي: موسوعة السياسة، الجزء الأول، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٩، ص ٦٩٧.
٣. حسن صعب: علم السياسة، ط. ١، بيروت، دار العلم للملايين، ١٩٧٩، ص ٧٣٨-٧٤٠.
٤. أسعد عبد الرحمن وآخرون: منظمة التحرير الفلسطينية، جذورها، تأسيسها، مساراتها، ط. ١، نيقوسيا، مركز الأبحاث - منظمة التحرير الفلسطينية، ١٩٧٨، ص ٦٧.
٥. لمزيد من التفصيل، انظر: فيصل حوراني: الفكر السياسي الفلسطيني ١٩٦٤-١٩٧٤، ط. ١، بيروت، مركز الأبحاث، منظمة التحرير الفلسطينية، ١٩٨٠، ص ١٣٥-١٥٦.
٦. فيصل حوراني: نشأة الحركة الوطنية الفلسطينية حتى نهاية القرن العشرين، خبرات الحركة السياسية الفلسطينية في القرن العشرين (ندوة فكرية سياسية)، ط. ١، غزة، المركز القومي للدراسات والتوثيق ومنتدى الفكر الديمقراطي، ٢٠٠٠، ص ٥٥-٥٦.
٧. جعفر عبد السلام ومحمود السيد حسن داود: الصراع العربي الإسرائيلي بين النضال المسلح والتنسوية السياسية: دراسة تأصيلية على ضوء القانون الدولي والفقهاء الإسلاميين، سلسلة فكر المواجهة العدد (١٥)، القاهرة، رابطة الجامعات الإسلامية، ٢٠٠٦، ص ٧٠.
٨. معين أحمد محمود: فتح والثورة الفلسطينية من الرصاص الأولى إلى مشاريع التصفية، بيروت، دار الكاتب العربي، (د.ت)، ص ١٥٠.
٩. ماهر الشريف: البحث عن كيان، دراسة في الفكر السياسي الفلسطيني ١٩٠٨-١٩٩٣، نيقوسيا، مركز الأبحاث والدراسات الاشتراكية في العالم العربي، ١٩٩٥، ص ٢٤٨.
١٠. أحد مؤسسي حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح)، وعضو لجنتها المركزية، استشهد بتاريخ: ١٤/١/١٩٩١م.
١١. يزيد صايغ: الكفاح المسلح والبحث عن الدولة، الحركة الوطنية الفلسطينية ١٩٤٩-١٩٩٣، ترجمة: باسم سرحان، ط. ١، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ٢٠٠٢، ص ٤٩٤.
١٢. سميح فرسون: فلسطين والفلسطينيون، ترجمة: عطا عبد الوهاب، ط. ١، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٣، ص ٣٩٦.
١٣. غازي حسين: الفكر السياسي الفلسطيني ١٩٦٣-١٩٨٨، ط. ١، دمشق، دار دانية للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٩٣، ص ٢٦٨.
14. Avner Yaniv, Dilemmas of Security: Politics, Strategy and Israeli experience in Lebanon (Oxford, Oxford University Press, 1987), 89.

~ وسام إسماعيل محمود الفتعاوي ~

١٥. عقدت يوم ٦ سبتمبر/أيلول ١٩٨٢م، في فاس، وصدر عن القمة بيان ختامي تضمن مجموعة من القرارات أهمها: إقرار مشروع السلام العربي مع إسرائيل (الذي تقدم به الأمير فهد آنذاك)، وأهم ما تضمنه: انسحاب إسرائيل من جميع الأراضي العربية، التي احتلتها عام ١٩٦٧م، وإزالة المستعمرات الإسرائيلية في هذه الأراضي، وقيام الدولة الفلسطينية المستقلة، وعاصمتها القدس، وتأكيد حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، وتعويض من لا يرغب في العودة.
١٦. محمد الجندي: أفق الانتفاضة الفلسطينية، مجلة شؤون فلسطينية، العدد ٢٠٤، بيروت، مركز الأبحاث، منظمة التحرير الفلسطينية، ١٩٩٠، ص ١٥.
١٧. هلغي باومغرتن: من التحرير إلى الدولة، تاريخ الحركة الوطنية الفلسطينية ١٩٤٨-١٩٨٨، ترجمة: محمد أبو زيد، رام الله، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية (مواطن)، ٢٠٠٦، ص ٣٣١.
١٨. نبيل حيدري: الأردن ومعضلته الفلسطينية، مجلة شؤون فلسطينية، العدد ١٨٦، بيروت، مركز الأبحاث، منظمة التحرير الفلسطينية، ١٩٨٨، ص ١١-١٢.
١٩. محمد خالد الأزهرى: القضية الفلسطينية وتطور مفهوم "الخيار الأردني"، مجلة شؤون فلسطينية، العدد ١٨٩، بيروت، مركز الأبحاث، منظمة التحرير الفلسطينية، ١٩٨٨، ص ٣١.
٢٠. ممدوح نوفل: البحث عن الدولة، ط.١، رام الله، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية (مواطن)، ٢٠٠٠، ص ٣٤٥.
٢١. غازي حسين: الحرب الفلسطينية الإسرائيلية في لبنان، مرجع سابق، ص ٣٨٣.
22. Alan Berger (ed.), Israel and Palestine Two States for peoples If Not Now, when? (Boston Study Group on Middle East Peace, March, 2010), 5.
23. Dore Gold & Diane Morrison, Averting Palestinian Unilateralism: The International Criminal Court and the Recognition of the Palestinian Authority as a Palestinian State, (Jerusalem Center for Public Affairs, October 20, 2010), 24.
٢٤. على الدين هلال (محرراً): حال الأمة العربية ٢٠١٣ - ٢٠١٤ مراجعات ما بعد التغيير، ط.١، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٤، ص ٣١٠.
٢٥. عماد الدين أبو رحمة: أثر عملية التسوية السياسية على الهوية الفلسطينية: دراسة لاتجاهات الطلبة الفلسطينيين في قطاع غزة، رسالة ماجستير (غير منشورة)، غزة، جامعة الأزهر، ٢٠١١، ص ١١٢.